

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوري كليمينكو.....(أوكرانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07576(A)



* 1 9 0 7 5 7 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٧٩ لمؤتمر نزع السلاح. الزملاء الكرام، حضرات السيدات والسادة، سنستمع بعد ظهر اليوم، كما أعلن سابقاً، إلى خطاب للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، سيعقبه تبادل قصير للآراء.

وبعد ذلك، سنجتمع مجدداً في قاعة المجلس، حيث سأدعو الوفود إلى النظر في طلبات المراقبين التي وردت منذ الجلسة العامة الأخيرة، وسنواصل المناقشات بشأن مشروع برنامج العمل أو أي مسألة أخرى، في حال ما إذا طلبت وفود أخذ الكلمة.

أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، أود الآن أن أعطي الكلمة للممثلة السامية ناكاميتسو. وأود تنبيهكم إلى أنه سيتعين عليكم استخدام سماعاتكم. السيدة ناكاميتسو، لكم الكلمة.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لكم. من نيويورك أحييكم في جنيف وأقول لكم طاب مساءكم. سعادة السفير كليمنكو، رئيس مؤتمر نزع السلاح، حضرات المندوبين الموقرين، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الهيئة الموقرة مجدداً، وإن عن بُعد. أستطيع رؤيتكم جيداً على الشاشة، وأشكر الرئيس على دعوته الكريمة وأسلوبه المبدع في ربط الاتصال بيننا عبر المحيط الأطلسي. لقد كان من دواعي سروري أن أكون حاضرة في جنيف الأسبوع الماضي وأن تتاح لي الفرصة للتفاعل مع بعضكم وأن ألمس بنفسني الأهمية التي لا تزالون تولونها لمسألة نزع السلاح.

إنكم لا تتفقون تماماً في جميع القضايا - التي نعرفها جميعاً - ولكني ما زلت مطمئنة إلى أنكم ملتزمون جميعاً بأهدافنا المشتركة المتمثلة في القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل وبالتنظيم الصارم للأسلحة التقليدية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويُحتمل أن يكون ذلك الالتزام موضع اختبار في هذا العام الذي سيكون عاماً صعباً بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

إننا، كمجتمع عالمي، نواجه تحديات. ففي مجال نزع السلاح، تباطأ تقدُّمنا ليصبح زحفاً، وهو يواجه خطر انتكاسات وشيكة. وبدلاً من السعي إلى تعزيز ما يجمعنا، نميل إلى التركيز على ما يفرق بيننا. ويجادل بعضكم بالقول إن ذلك مرده إلى سياق أمني عالمي ما انفك يزداد سوءاً. وإمكانية نشوب نزاعات إقليمية تحتاج القوى الكبرى أصبحت حقيقة. ونحن على شفا سباق تسلح نووي نوعي متعدد الأقطاب.

وقد بلغ الإنفاق العسكري، الذي يقدر بنحو تريليوني دولار، مستويات فاحشة. وتزايد المخاوف بشأن إمكانية أن يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تقويض أمننا الجماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، هناك فرص متاحة، وأعلم أن الكثير منكم، بل معظمكم في واقع الأمر، لا يزالون يعتقدون أن جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة تكتسي أهمية حاسمة لأمنكم. ومن صلاحيات الدول اغتنام هذه الفرص والاستفادة منها.

في عام ٢٠٢٠، سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ فرصة رمزية وهامة لتحقيق مكاسب عملية فيما يتعلق بتعزيز المعاهدة، ولكن على الدول الأطراف أن تبدأ منذ الآن في تمهيد الطريق لهذه النتيجة. وتعد مختلف مجموعات الخبراء

الحكوميين، بما في ذلك تلك التي أنشأتها الجمعية العامة، محافل تستطيع الدول أن تعالج فيها بعض القضايا الأمنية الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

وفي مجال الأمن السيبراني، والأسلحة ذاتية التشغيل وتسليح الفضاء الخارجي، يمكن للدول أن تعمل معاً ليس للخروج من مأزقنا الجماعي الراهن فحسب، ولكن أيضاً لجعل العالم عالمًا آمنًا للأجيال المقبلة. ويشكّل فريق الخبراء الحكوميين الذي يناقش مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، في إطار سعيه لإيجاد حلول لأحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، مناسبةً تاريخيةً لاتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدماً. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يسهم بدوره في عام ٢٠١٩. وكان المقرر الذي اتخذته المؤتمر بشأن إنشاء هيئات فرعية في عام ٢٠١٨ موضع ترحيب كبير. وقد وفرت هذه الهيئات بمثابة منتديات للخبراء وصانعي السياسات في جنيف وفي غيرها لإجراء محادثات صريحة وبناءة بشأن مجموعة الشواغل التي يتعين على هذه الهيئة التعامل معها.

ويشكل عام ٢٠١٩ فرصة لمواصلة العمل انطلاقاً من الزخم الذي أوجدته تلك المحادثات، وتعميق مداولاتكم وتحقيق غايات منها إنشاء إطار للمعارف والخبرات، وتوفير موضع للتركيز التقني والجوهري على أكثر المسائل أهمية بالنسبة لهذه الهيئة. ونادراً ما كانت مسؤوليتكم، بصفتكم المحفل الوحيد المعني بالتفاوض في مجال نزع السلاح، أكبر مما هي عليه الآن. وأرحب بالمداولات البناءة التي تولدت عن مشروع المقترح المتعلق ببرنامج العمل الذي قدمه سعادة السفير كليمينكو، وأمل صادقة أن تُفضي إلى نقاش مثمر. وقد تعهد الأمين العام للأمم المتحدة ببذل قصارى جهده لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لإيجاد عالم أكثر سلاماً وأمنًا. ولهذا السبب، أعلن عن خطته لنزع السلاح (تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح) هنا في جنيف.

وكما سبق لي أن أوضحت للمؤتمر، فإن الغرض من الخطة هو دعم الدول الأعضاء لتمكينها من دعمكم. وهي تستند إلى ثلاثة ركائز أساسية: نزع السلاح لإنقاذ البشرية، وتركز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل؛ ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، وتركز على الآثار الفتاكة للأسلحة التقليدية، ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة، وتسعى إلى التعاطي، وفق نهج وقائي، مع وسائل وأساليب القتال الجديدة الناشئة عن التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا. والخطة شاملة وإن كانت بطبيعة الحال غير حصرية. وتركز إجراءاتها الأربعين قبل كل شيء على التدابير العملية التي يمكن أن تتخذها كيانات الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء ومبادراتها. وقد وُضعت الخطة من خلال عملية حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، شملت إجراء مناقشات في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، وإجراء مشاورات ثنائية مع العديد من الحكومات، وعقد اجتماع غير رسمي رفيع المستوى لتطرح الأفكار وثلاثة اجتماعات تشاورية مع منظمات غير حكومية.

وبشكل عام، فإن استجابة الدول الأعضاء إيجابية. وأنا واثقة، ونحن نمضي قدماً إلى مرحلة تنفيذ الخطة، من دعم الدول الأعضاء حتى وإن كانت لا تتفق مع كافة عناصرها. وأود أن أؤكد أن الخطة التنفيذية هي وثيقة حية. وسيجري استكمال حالة الأنشطة بشكل منتظم، ويمكن إضافة خطوات وأنشطة جديدة وفق الحاجة. ويتابع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حالياً حالة ١١٦ نشاطاً مدرجاً في الخطة التنفيذية.

وقد انتهينا للتو من المراجعة الفصلية الأولى، ونتائجها متاحة على موقعنا الشبكي. ونحن نحرز تقدماً جيداً. وقد أدخلت تحديثات مهمة على أكثر من ربع الإجراءات، أي ١١ من أصل ٤٠ إجراءً. وستنفذ الخطة بدعم سياسي ومالي من الدول الأعضاء. واعترافاً بهذا الدعم وتعزيزاً للمشاركة على نطاق واسع، سنحدد، بالنسبة لكل إجراء، تلك الدول باعتبارها دولاً مناصرة أو داعمة. وسيقتصر هذا التحديد على الدول التي تضطلع بدور رائد وفاعل في تنفيذ أي إجراء. وحتى الآن، قطعت ١١ حكومة، من بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء، خطوات إلى الأمام رسمياً كدول مناصرة أو داعمة لمختلف الإجراءات. وتشمل هذه الإجراءات ٢٣ من أصل ٤٠ إجراءً وتشمل كافة ركائز الخطة.

وأتوقع أن تؤكد حكومات إضافية دعمها في الأسابيع المقبلة. ويتطلع مكتب شؤون نزع السلاح إلى العمل مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ونسعى إلى تقديم أفضل مساعدة ممكنة للمهمة التي تنهضون بها.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر، أود أن أسترعي الانتباه إلى الملاحظات التي أبدتها الأمين العام للأمم المتحدة في دافوس في الشهر الماضي فقط، ومفادها أنه في الوقت الذي نواجه فيه تحديات كبيرة ومتعددة ومتشابكة، من المفارقة أن نرى استجابات أكثر تجزؤاً وانقساماً من أي وقت مضى، وبالتالي من غير المرجح أن يحالفها النجاح. ففي أوقات الشدة، لا نحقق النجاح إلا عندما نعمل معاً. وفي عام ٢٠١٩، أحثكم على بذل كل جهد ممكن لتعزيز مصداقية هذا المحفل فيما يتعلق بالمشاركة المتعددة الأطراف، في وقت لا تلوح فيه بدائل واضحة في الأفق وتشتد فيه الحاجة إلى جهود نزع السلاح. وأتطلع إلى العمل معكم في الأشهر القادمة وإلى تبادل وجهات نظرنا اليوم. وختاماً، أشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على بياحها. الزملاء الأعزاء، لدينا الآن فرصة لإجراء تبادل قصير للآراء مع الممثلة السامية. وأود أن أقترح أنه يمكننا أن نطرح بعض الأسئلة والملاحظات ثم نعطي الكلمة للممثلة السامية للتعليق عليها. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ في هذه النقطة، إذن، أغتنم هذه الفرصة لأطرح سؤالاً على الممثلة السامية.

السيدة ناكاميتسو، شكراً لكم على بياحكم وعلى دعمكم المستمر. وأعرب عن تقديري للمعلومات المستكملة بشأن تنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح. ويسرني أن أسمع أن دولاً قطعت خطوات إلى الأمام كدول مناصرة أو داعمة لمختلف الإجراءات وعلى مستوى كافة ركائز الخطة.

ما هي المجالات التي لا تغطي بالمناصرة والتي تودون أن تحثوا على دعمها؟ في المستقبل القريب، هل يمكنكم أن تخبرونا عن إجراءات الخطة التي يمكن أن نتوقع المزيد من الإجراءات الفورية بشأنها بفضل مساهمة الدول التي تعهدت بالدعم؟

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذا السؤال المهم للغاية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا سعداء للغاية لكون الإجراءات التي قطعت الحكومات رسمياً خطوات إلى الأمام لمناصرتها أو دعمها تشمل كافة الركائز الأربع. وبالإضافة إلى الركائز الموضوعية الثلاثة، هناك، بطبيعة الحال، ركيزة رابعة، هي الشراكة من أجل نزع السلاح، والحكومات تناصر وتدعم إجراءات تشمل كافة

الركائز الأربع. وأنا سعيدة جداً لكوني ألمس اهتماماً متوازناً من الكثير منكم. وكما أسلفت، أبدت بلدان أخرى عديدة اهتمامها لفظياً، ونحن لا ننتظر سوى إضفاء الطابع الرسمي على هذه النوايا في الأسابيع المقبلة.

لقد سألتكم أي نوع من الإجراءات يتعين علينا العمل على اتخاذها على وجه الاستعجال. ومن الأمور التي اقترحتها - بل طلبتها في واقع الأمر -، أن يؤكد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن أو يعيدوا التأكيد صراحةً على أنه لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية وأنه بالتالي لا ينبغي خوضها أبداً. هذا مبدأ. وإذا أمكن أن تؤكد عليه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية صراحة، فإننا نعتقد أن ذلك سيكون عنصراً هاماً وإيجابياً، لا سيما ونحن على أبواب المراحل الحاسمة من الدورة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

لذلك، أعتقد أن هناك مجالات تكون فيها إجراءات نزع السلاح النووي منشودة للغاية، وفي الواقع، نسمع من العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن مثل هذه الإجراءات في مجالات نزع السلاح النووي ضرورة جداً، وذلك لأسباب ليس أقلها وجود بيئة أمنية ما انفكت تزداد صعوبة وخطورة. وقد تواصلت مع العديد من الحكومات على المستوى الثنائي سعياً إلى كفالة دعمها لهذا النوع من الإجراءات، وسيكون من الرائع حقاً أن تتصدى الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه القضايا بالفعل فرادى أو على نحو جماعي.

وفيما يتعلق بمجالات أخرى، كما أسلفت، كانت التعبير عن الاهتمام متوازناً للغاية، وسارعت العديد من الدول إلى تقديم الدعم المالي. ومع ذلك، أؤكد مجدداً أنه من المهم بالقدر ذاته تقديم الدعم السياسي وإصدار بيانات سياسية دعمًا لتلك الإجراءات التي يتوافق كثير منها، أو جميعها في واقع الأمر، مع مسؤولياتكم والقضايا التي تتناولونها في مؤتمر نزع السلاح وفي أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية السيدة ناكاميتسو على ردها على هذا السؤال. وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، السيدة ناكاميتسو، الزملاء الموقرون، نعرب عن تقديرنا لمساهمة أمانة الأمم المتحدة وأمانة مؤتمر نزع السلاح في أعمال المؤتمر. ونحن مستعدون دائماً ومنفتحون على التحاور معكم، لكننا نأسف ونشعر بالحيرة لأن أياً من المسؤولين الرفيعي المستوى في الأمم المتحدة، وبعبارة أخرى الأمين العام نفسه والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، لم يتمكن، سواء في سويسرا وحتى شخصياً في جنيف، من التباحث مع المؤتمر بشأن القضايا الموضوعية الملحة التي تواجه هذا المحفل. وحتى عرضكم اليوم كان مكرساً إلى حد كبير للترويج لخطة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والواقع أن هذا هو الغرض الذي قمتم من أجله بزيارة خاصة إلى جنيف في وقت من الأوقات. وأرى أن هذا يمثل ازدواجية في الجهود لا تؤدي إلى نهج متوازن، بما في ذلك إزاء المسائل المتعلقة بالمؤتمر. وقد أعربنا عن موقفنا بشأن جدول الأعمال. وفي حين أنكم لا تركزون فعلياً إلا على الهيئات الفرعية التي عملت تقريباً طوال الدورة الأخيرة على جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، فقد كرستم وقتاً كثيراً للغاية لمقترحين يمثلان مهامنا المشتركة، وهما برنامج عمل المؤتمر وجدول أعماله. وأود أن أسمع منكم المزيد عن حقيقة مؤتمر نزع السلاح. وما هي المساهمة العملية التي يمكن أن تقدمها الأمانة لتحسين عملنا؟ وما هي المساعدة العملية التي يمكن أن تقدمها للوفود؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. والآن أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة، ثم لسفير البرازيل.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس، وشكراً جزيلاً لكم، السيدة ناكاميتسو، لانضمامكم إلينا اليوم. إن وفدي يتحدث في كثير من الأحيان عن أهمية التواصل مع نيويورك وجنيف، لذلك، من الجيد أن نرى أننا وجدنا طريقة مبتكرة للقيام بذلك اليوم.

وأشكركم أيضاً على دعمكم لعمل مؤتمر نزع السلاح. إننا كثيراً ما نقول في هذه الهيئة إننا لا نعمل في فراغ - وهذا صحيح - وتحديث عن ضرورة أن نعمل معاً في أوقات الشدة، وهي كذلك بلا شك. لذلك، فإن سؤالي هو كالتالي: كيف يمكننا في هذه الهيئة أن ننضم بشكل أفضل إلى أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح - اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بطبيعة الحال، الذي يدعم عمل الأمين العام للأمم المتحدة. وهناك العديد من المحافل والأصوات الهامة. فكيف يمكننا الانخراط في هذه الجهود على نحو أفضل؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيلاً، السيدة ناكاميتسو، على حضوركم وبيانكم أمام مؤتمر نزع السلاح. وفي حين أنني أفهم صعوبة حضوركم إلى جنيف في مناسبات متعددة، فإنه من المهم أن نعرف إسهاماتكم مع سير أعمال الدورة في عام ٢٠١٩، ونحن نشعر بالارتياح لكونكم أكدتم أهمية خطة الأمين العام لنزع السلاح وسلّطتم الضوء على عناصر خطة العمل المتعلقة بتنفيذها. وربما تتابع بعثات نيويورك، أكثر من بعثات جنيف، الجانب المتعلق بالتنفيذ، ولذلك أعتقد أننا بحاجة إلى معلومات مستكملة بشأن ما يحدث وأن تتضافر جهودنا في تلك الجبهة.

ومرة أخرى، أعود إلى ملاحظاتكم وملاحظات الأمين العام بشأن حالة العالم فيما يتعلق بنزع السلاح، والتي تبدو متردية وقائمة على الرغم من كل الجهود التي بذلناها لكي تتمخض عن المؤتمر بعض الأعمال والمناقشات المثمرة والجوهرية (رغم أن هناك حاجة إلى المزيد) ولكي نكون الهيئة الأولى التي نتطلع، إن لم يكن إلى الاضطلاع بدور القيادة، على الأقل إلى أن نكون مكاناً لمناقشة ما يجري في مجال نزع السلاح منذ الحرب العالمية الثانية في صورته الكاملة. ويبدو أن هناك نوعاً من التفكيك البطيء للنظام المنطبق على الحد من الأسلحة والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. وتبدو المعاهدات قديمة على نحو متزايد، أو أن الالتزام بتلك المعاهدات لم يعد قوياً كما كان.

وبالتالي، لدي انطباع بأنه علينا أن نقدم أفكاراً جديدة يمكن أن تناصرها الأمم المتحدة نفسها وليس فرادى البلدان. وما يتبادر إلى الذهن هو فكرة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال المؤتمر، وهو الاجتماع الذي أجّلناه ولم يعد يتحدث عنه أحد الآن، ولكن ربما مبادرة من هذا القبيل تكون ذات تأثير أكبر وبإمكانها أن تجمع كافة مسارات نزع السلاح المختلفة معاً في حوار واحد واسع النطاق بشأن حالة العالم من الناحية الأمنية ومن حيث

الاستقرار الاستراتيجي وما يحدث مع المعاهدات القائمة والنظام الحالي، سيما ونحن على أبواب عام ٢٠٢٠، لأن عام ٢٠٢٠ لن يكون سهلاً كذلك؛ وسنواجه فيه الكثير من العوائق. تلکم هي ملاحظاتي. وأعتقد أن علينا اتخاذ إجراءات أكثر أهمية وأوسع نطاقاً إذا أردنا إحراز تقدم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل. والآن أعطي الكلمة للممثلة السامية لتدلي بملاحظات إضافية.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): رداً على السؤال أو التعليق الأول المقدم من الاتحاد الروسي، أعتقد أنكم جميعاً تعلمون أن الأمين العام للأمم المتحدة سيتحدث خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وجميعكم تدركون الأهمية التي يعلقها على مؤتمر نزع السلاح، وسيوضح ذلك بشكل كامل مرة أخرى هذا العام. وإن كنت قد ركزت اليوم على قضايا جدول الأعمال في الجزء الأخير من ملاحظاتي، فلأني أيضاً أدرك تمام الإدراك أنكم بصدد إجراء مداولات ومناقشات بشأن برنامج العمل والكيفية التي تودون بها تنظيم العمل أثناء السنة التقييمية ٢٠١٩. ولم أكن أود التدخل في عملكم، ولذلك فكرت أن أتناول بعض المسائل الموضوعية بدلاً من أعمال المؤتمر على وجه الدقة، بالطبع مع التأكيد بشدة على أننا نود أن يستأنف المؤتمر أعماله.

إننا نعتقد أن هذا المؤتمر جزء أساسي من بنية السلام والأمن الدوليين. وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة، ولذلك أود أن أعيد الكرة إلى ملعبكم. ويحدوني أمل كبير جداً في أن أراكم تخرجون تقدماً، وإذا كان هناك أي شيء على الإطلاق يمكننا القيام به، فرجاءً أخبرونا، لأننا هنا لهذا الغرض. وستسمعون المزيد أثناء الجزء الرفيع المستوى بشأن ما نفكر به في الوقت الحاضر.

شكراً جزيلاً للمملكة المتحدة. كيف يمكننا أن نجعل مختلف مكونات آلية نزع السلاح تعمل معاً بشكل أفضل؟ لعلكم تتذكرون أن هناك التزاماً في خطة الأمين العام يتناول هذه النقطة تحديداً. أما على مستوى الأمانة، فإن الالتزام يتمثل في دعم مكونات آلية نزع السلاح. وما فعلناه كان لتحقيق ذلك الهدف: بما أن دعم الأمانة لهيئة نزع السلاح، والمتمثل في اللجنة الأولى وغيرها من الهيئات، كان في السابق مشتتاً في مختلف أجزاء مكتب شؤون نزع السلاح، فقد قمنا بدمج تنسيق دعم الأمانة في جزء واحد من المكتب. وفي الواقع، أسندت تلك المسؤولية لشخص واحد يمتلك خبرة طويلة في خدمة تلك الكيانات.

والآن، وفيما يتعلق بالمؤتمر، هناك بالطبع البعد الجغرافي بين نيويورك وجنيف، وأنا أدرك ذلك تمام الإدراك. والواقع أن هذه إحدى المسائل الرئيسية التي أريد معالجتها في سياق إدارة التغيير الداخلي واستعراض هياكلنا في المكتب، ولذلك طلبت من نائبي أن يسافر إلى جنيف وأن ينكب مع زملائنا في فرع جنيف على بحث أفضل طريقة ممكنة لزيادة تقرب وظائف أمانة جنيف، وفاءً بالالتزام الذي أخذناه على أنفسنا في خطة الأمين العام، وهو تحقيق اتساق أفضل بين مختلف مكونات آلية نزع السلاح وداخلها من وجهة نظر الأمانة.

شكراً جزيلاً على ملاحظات البرازيل. هذه مشكلة كبيرة. وفي الواقع، أعتقد شخصياً أنه ينبغي لنا أن نفكر فعلاً في أفكار جديدة محتملة ونُهج جديدة مبتكرة فيما يتعلق بالبيئة الأمنية الحالية وأنواع عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي قد نحتاجها. وسأكون حريصاً

للمغاية على إجراء محادثات معكم؛ إذ إن نزع السلاح مجال فريد من نوعه إلى حدّ ما، من حيث أن مسؤولية العمل تقع بالفعل على عاتق الدول الأعضاء. وأود أن أعمل مع الدول الأعضاء التي تأخذ تلك المسؤوليات على محمل الجد بشكل أكبر بكثير من ذي قبل، وقد بدأت أسمع كلمات مشجعة للمغاية، ليس من البرازيل فحسب. وبدأت بضعة بلدان في الحديث عن الأفكار الجديدة والنهج الجديدة التي تعتبر ضرورية في البيئة الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وربما حان الوقت للبدء في التفكير في تلك القضايا، ولكي نقوم بذلك، نحتاج إلى توحيد العقول الخيرة. وهذا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به، ولذلك أود بالتأكيد أن أسمع المزيد منكم وأصغي إلى أفكاركم بشأن الطريقة التي يمكننا بها مساعدتكم. وسأرافق الأمين العام خلال الجزء الرفيع المستوى وآمل أن تتاح لي الفرصة للتواصل مع بعضكم والاستماع إلى الأفكار التي تبلورونها هناك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على ملاحظاتها. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثلي إندونيسيا وفنلندا.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وأود من خلالكم أن أعرب أيضاً عن خالص تقديري للسيدة ناكاميتسو على ما خصصته من وقت لتحيتنا في مؤتمر نزع السلاح.

إنني على يقين أنكم تدركون أننا نواجه تحديات خطيرة ليس فيما يتعلق بالجواهر، أي نزع السلاح في حد ذاته، فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بجوانب أخرى، مثل الجانب الإداري، ولا سيما الجانب المالي للعديد من نظم نزع السلاح. وتعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية مثلاً على ذلك. إننا نواجه صعوبات جمّة في دعم أعمالنا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بسبب الحالة المالية، وهذه الظروف المالية التي لا تتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية فحسب، بل ببعض نظم نزع السلاح الأخرى أيضاً، تعرقل مساعيها لتحقيق أي تقدم جوهري. فعلى سبيل المثال، حالت الظروف المالية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية دون إيجاد الوقت الكافي لاجتماع الدول الأطراف. لا يمكننا عقد اجتماع كامل لمدة خمسة أيام، مما يجبرنا على أن نجتمع لمدة ثلاثة أيام فقط بسبب الحالة المالية. كما نرى أن بعض البلدان تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية.

لذلك، فإن سؤالي للسيدة ناكاميتسو هو كالتالي: هل لديكم أو لدى الأمين العام مبادرة لتخطي هذه المشاكل؟ وبشكل خاص، هل تواصلتم مع الدول التي عليها مدفوعات غير مسددة، أو هل قدّم مكتب الأمين العام أي نوع من الحلول أو الآليات لتسوية هذه القضايا؟ أعني، على سبيل المثال، شيئاً قد يتيح لنا الوقت المناسب لعقد اجتماع للدول الأطراف؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس، وشكراً، السيدة ناكاميتسو، بالطبع، على تواصلكم اليوم مع مؤتمر نزع السلاح وعلى تواصلكم المعتاد مع أعضاء المؤتمر في جنيف.

كما أعرّينا في مناسبات عدة ومؤخراً في بياننا في الجلسة العامة الأخيرة للمؤتمر، تعتقد مصر أن المؤتمر يوجد في صلب آلية نزع السلاح، والأهم من ذلك أنه هيئة نزع السلاح الوحيدة

التي لديها ولاية للتفاوض بشأن الصكوك الملزمة قانوناً. وعلاوة على ذلك، تُولي مصر، بطبيعة الحال، أهمية كبيرة للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية في إطار المؤتمر، وكما تعلمون، اعتمدت الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ معاهدة ملزمة قانوناً تحظر الأسلحة النووية، هي معاهدة حظر الأسلحة النووية. إننا ندرك تمام الإدراك وجود انطباعات مختلفة وآراء متباينة بشأن المعاهدة في إطار المؤتمر. إلا أننا نعتقد أن الجهود الرامية إلى بلوغ هذا المسعى ينبغي أن تُبدل في المؤتمر عن طريق التفاوض على معاهدة شاملة بشأن الأسلحة النووية. إننا نفهم أن خطة الأمين العام لنزع السلاح تضمنت أيضاً إشارات إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وأهميتها، وأود أن أعرف المزيد. هل لديكم أي أفكار وآراء حول السبل التي يمكن بها مكتب شؤون نزع السلاح أن يدعم المؤتمر لاغتنام الفرصة التي تمثلها معاهدة حظر الأسلحة النووية؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير لاتفيا.

السيد كاركلينس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. بصفتنا مراقباً في مؤتمر نزع السلاح، إلى جانب أربعة وعشرين بلداً آخر، نتابع المناقشات ونشارك في العمل بقدر ما نستطيع وما هو مسموح به. وأود أن أغتنم هذه الفرصة بحضوركم لتذكير الرئاسة المتتالية للمؤتمر بأن القضايا المتعلقة بتوسيع المؤتمر ينبغي أيضاً أن تُطرح للنقاش، لأننا لم نتناول هذه المسألة منذ فترة طويلة، ولو بإيجاز.

والسؤال الذي أردت طرحه عليكم، السيدة ناكاميتسو، يتعلق بالبعد الجنساني في نزع السلاح. ففي العام الماضي، شهدنا في اللجنة الأولى عدداً غير مسبوق من القرارات التي تحدد قضايا جنسانية، وأنتم شخصياً تحدثتم عنه ببلاغة في بيانكم في افتتاح اللجنة الأولى. والسؤال بالطبع هو كالتالي: ما هو السبيل الأمثل لإبراز المنظور الجنساني في خطاب نزع السلاح وأنشطته؟

ومن جانبنا، تترأس لاتفيا مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس ٢٠١٩، وقد اخترنا العنف المتعلق بنوع الجنس والعنف الجنساني باعتباره المجال الذي ستركز عليه رئاستنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير لاتفيا. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك. أعطي الكلمة الآن للممثلة السامية للإدلاء ببعض الملاحظات الختامية.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً مرة أخرى. يتعلق السؤال الأول الذي طرحته إندونيسيا بالمسائل المالية المتصلة بمختلف اتفاقيات نزع السلاح. والواقع أن هذه إحدى المسائل الرئيسة التي ما برحت أحاول معالجتها عبر مختلف السبل تقريباً منذ اليوم الأول الذي تقلدت فيه هذا المنصب في نزع السلاح. هل نتواصل مع تلك البلدان ونسعى لإقناعها بضرورة دفع ما يتعين عليها من مساهمات؟ في الواقع، تواصلنا وتحدثنا معها. كما أنني أخبرت على الفور تقريباً أن عدداً من البلدان اجتمع في مسعى لبلورة خيار لمواجهة تلك التحديات بطريقة أكثر استدامة إلى حد ما. وفي العام الماضي، تمكنت إحدى الاتفاقيات، وهي اتفاقية الأسلحة البيولوجية، من إنشاء صندوق للطوارئ، هو صندوق

رأس المال المتداول، لإيجاد آلية لمعالجة الحالات بالغة الصعوبة التي نجمت عن عدم تمويل هذه الآليات على النحو الواجب.

ونحن نعمل مع بعض رؤساء تلك الآليات، بناءً على طلبهم، ووضعنا خيارين. ونحاول منح الدول الأطراف بعض الخيارات للنظر فيها بدلاً من فرض خيار واحد، لأن الدول الأطراف هي المسؤولة عن تلك الاتفاقيات في نهاية المطاف. لذا يتعين عليها تذييل تلك الصعاب، لكننا بالطبع هنا للعمل معها ولمساعدتها في إيجاد حلول أكثر استدامة للمشاكل الطويلة الأمد الناجمة عن الافتقار إلى التمويل، ونرغب في مواصلة القيام بذلك. واعتقد أن الأمر لا يتعلق بمجرد معاهدة واحدة أو معاهدتين، بل إن جميع المعاهدات تعاني من مشاكل مالية مماثلة. وقد حان الوقت لكي تتعامل الدول الأطراف في الصكوك مع هذه القضايا بجدية أكبر وتتصدى لها بطريقة أكثر استدامة. ومرة أخرى، نحن هنا للعمل معكم ولنحاول القيام بذلك.

وفيما يتعلق بسؤال ممثل مصر المتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فقد أشرنا إلى ذلك بالفعل. إنها معاهدة تفاوضت عليها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أننا ندرك تمامًا أنها قد تكون مثيرة للجدل بالنسبة لبعض البلدان وأن بعض البلدان لم يُقَها ورود اسمها في خطة الأمين العام، فهي تظل معاهدة تفاوضت عليها الأمم المتحدة، وبالتالي لم يكن بوسعنا، بصفتنا أمانة مختلف أنشطة نزع السلاح، ألا نشير إليها.

وبغض النظر عن الآراء بشأن المعاهدة، يتعين علينا جميعاً أن نتأكد من أن يتحول الإحباط الشديد الناجم عن بطء وتيرة نزع السلاح النووي أو توقفه، والذي أعربت عنه العديد بل معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبيان السياسي الذي صدر وقت اعتماد المعاهدة، إلى ضغط سياسي إيجابي، حتى نتمكن من التفكير سوياً ونحاول العودة إلى رؤية موحدة للقضاء على الأسلحة النووية. وأماننا فرصة تتمثل، كما ذكرت، في عملية استعراض معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. ويتمثل دوري - بل دورنا - في محاولة مساعدتكم في العودة إلى رؤية موحدة لمسار موحّد نحو القضاء على الأسلحة النووية، ونود حقاً أن نغتني هذه الفرصة السانحة أماننا لنعود إلى هذا المسار.

لذلك، هناك كثير من الأشياء التي يمكننا القيام بها، وهو أحد الأسباب التي جعلتنا نضع خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تتضمن بالفعل العمل التفصيلي الذي يمكننا القيام به والإجراءات التي يمكننا اتخاذها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من مساعدتكم في العودة إلى المسار الموحّد. فلنمضي قدماً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو جوهرها، حتى يتحول التقدم المحرز في نزع السلاح النووي إلى عمل موحّد. ولنستفيد من الفرص السانحة أماننا.

السفير كاركلينس، لا يمكنني رؤيتك على الشاشة، لكنني أشكرك على سؤالك بشأن المسألة الجنسانية. أقول مجدداً إن هناك أبعاداً مختلفة، واسمح لي أن أوجزها. نحن نعتقد أن المسائل الجنسانية مهمة لسببين، أحدهما، بطبيعة الحال، أنه يجب تمثيل المرأة تمثيلاً كاملاً وعلى قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح، وتعلمون جميعاً أننا نرصد ما إذا كانت مختلف الوفود تضم نساء أم لا، إذ إن مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع عمليات نزع السلاح جزء مهم للغاية من الجوهر الجنساني في خطة نزع السلاح. إلا أنه يوجد جانب آخر، وهو ما أعتقد أنك تلمح إليه

أيضاً، وهو أن علينا أن نتحقق من الفهم الصحيح للآثار الجنسية في مختلف أجزاء خطة نزع السلاح.

ويسعدني كثيراً أنك تركز على هذه النقطة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ونحاول أيضاً تعميم مراعاة الأثر الجنساني في مختلف قضايا نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، شرعنا في تنفيذ مشروع كبير نسعى من خلاله إلى فهم أفضل للأثر الجنساني للأسلحة الصغيرة في مختلف أنحاء العالم. أما في المجال النووي، فالحالة أفضل، إذ أجرى خبراء المجتمع المدني الكثير من الدراسات لفهم مختلف آثار تلك الأسلحة. هذه مجرد أمثلة ويحدوني الأمل في أن تعمّم هذه القضايا في جميع مجالات نزع السلاح، ولهذا السبب أود أن أشكرك، سعادة السفير كاركليس، على تناول الجانب الجنساني في سياق معاهدة تجارة الأسلحة ويحدوني الأمل بشدة أن تنتهج باقي المعاهدات السبيل نفسه في مختلف أبعاد أعمال نزع السلاح.

أشكركم جزيل الشكر على إتاحة هذه الفرصة لي. لقد عمل الرابط بشكل جيد للغاية، وبما أنني سأعود شخصياً إلى جنيف في الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير، فإنني أتطلع إلى التواصل معكم والتحدث إليكم بشكل مباشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على وقتها وعلى كلماتها والتزامها. إذا لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة في سياق هذا التبادل، أقترح تعليق الجلسة واستئناف جلستنا العامة في قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة الساعة ١٥/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنف الاجتماع. الزملاء الأعزاء، تلقينا، إلى غاية يوم أمس الأربعاء ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ في الساعة ١٥/٠٠، طلبين إضافيين للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، وهما مضمّنين في الوثيقة (CD/WP.617/Add.4) التي وُزعت عليكم. والطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور أعلاه ستعرض عليكم للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة الموالية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هاتين الدولتين للمشاركة في أعمالنا، وفقاً لنظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، الآن أود أن أستأنف مناقشاتنا بشأن برنامج العمل أو أي مسألة أخرى. وأود أن أشكر جميع الوفود التي قدمت تعليقاتها ومقترحاتها وأن أؤكد لكم مرة أخرى أنني سأسعى مع الأمانة إلى أخذها في الاعتبار في مشروع برنامج العمل المنقّح، الذي سنعممه مساء غد الجمعة، ٨ شباط/فبراير، كما وعدت.

أعطي الكلمة الآن لسفير بولندا.

السيد تشيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد، سفير إندونيسيا، وأن أعرب أيضاً عن أطيّب التمنيات لزملائنا من الصين وغيرها من الدول التي تحتفل الآن بالعام القمري الجديد. كما أشكركم، السيد الرئيس، على تمكيننا من التواصل اليوم مع الممثلة السامية ناكاميتسو. فتبادل الآراء في الوقت المناسب

بين مراكز الخبرة في نزع السلاح - نيويورك وجنيف وفيينا - يظل عنصراً هاماً في آلية نزع السلاح.

السيد الرئيس، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قدمتم مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وهو جهد أود أن أشكركم عليه. فهذه الوثيقة الشاملة جداً والغنية بالأفكار تمثل أساساً جيداً للغاية لمزيد من العمل. ومن وجهة نظرنا، تكمن القيمة الأساسية لمشروع برنامج العمل في كونه يعمل عمل المرأة. فنحن ننظر إلى هذه الوثيقة بشكل فردي، وفي الوقت نفسه بشكل جماعي، ونرى أين نحن، وما هو ممكن، وما هو غير ممكن، وما هو أكثر أهمية، وما هو أقل أهمية.

وما تراه بولندا في هذه المرأة هو أن المقترحات المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر لا تتسم بالقدر نفسه من النضوج. فقد تناولتها فعلاً أو يمكن أن تناولها محافل أخرى أو صكوك مختلفة بشكل أفضل. وأنا أشير هنا إلى الفقرة ٦ (أ).

وفي حين نقر بأن الأمن الحيوي مسألة تكتسي أهمية قصوى، فإننا نعتقد أنه ينبغي متابعتها وتناولها بالتفصيل في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ما يقتضي منا، في الوقت نفسه، أن نبذل المزيد لتعزيز هذه الاتفاقية.

لقد كانت نتائج مناقشاتنا في الهيئات الفرعية في العام الماضي مشجعة وواعدة للغاية. إلا أننا لا نرى كتلة حرجة لبدء المفاوضات بشأن القضايا الأساسية الأربعة. ويمكنني أن أكرر موقفنا وأتفق مع العديد من المتكلمين السابقين بأن الصك الخاص بالمواد الانشطارية، إذا فُسر على نطاق أوسع، هو القضية الجاهزة للتناول أكثر من غيرها.

وكما ذكرت سابقاً، يتعين علينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نبحث عن حلول لمأزق المؤتمر خارج المؤتمر. ومع ذلك، يمكننا أيضاً أن نتفق على أن المؤتمر، شأنه في ذلك شأن أي هيئة أو مؤسسة أخرى، يحتاج إلى ضبط دوري. وقد أشارت بعض الوفود، في الاجتماعات السابقة، إلى أساليب عمل المؤتمر، وتناوب الرئاسة، وتوسيع العضوية. وأود أن أضيف مفهوم مدة الرئاسة باعتباره أمراً نحتاج إلى التفكير فيه بشكل عاجل وعلى وجه السرعة.

إننا مقتنعون بأنه يمكننا أن نحقق المزيد. وما تجدر الإشارة إليه هو أن جدول أعمال المؤتمر ليس منقوشاً على حجر، وإنما هو وثيقة حيّة تطورت على مر السنين. ويبدو أن هذا هو الوقت المناسب لكي ننظر في هذه البنود السبعة ونسأل أنفسنا السؤال الأساسي للغاية بشأن ما إذا كانت تعكس بشكل كافٍ التحديات الحالية التي نواجهها.

لا توجد شكوك بشأن القضايا الأربع الأساسية. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى البند ٦ المعنون ("البرنامج الشامل لنزع السلاح") والبند ٧ المعنون ("الشفافية في مجال نزع السلاح")، تبدو الأسئلة بشأن الجدوى العملية لهذين البندين في أعمال المؤتمر طبيعية للغاية. ويجب تحديث البند ٥ المعنون ("الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية") وتحسينه ليواكب التطور السريع للتكنولوجيات العسكرية الجديدة. ويستند هذا التفكير إلى التطورات الراهنة في البيئة الأمنية ونتائج أعمال الهيئات الفرعية في العام الماضي. ونقترح النظر في القضايا المذكورة أعلاه بطريقة مفتوحة وموضوعية.

فلنكن عمليين، لأنه يمكننا تغييره، ويمكننا تجسيده، وحتى الاستعاضة عنه بمواضيع أكثر أهمية وذات طابع مستقبلي أكثر، بإمكاننا تحديدها وتناولها في نهاية المطاف.

السيد الرئيس، ننتظر النسخة المنقحة من مشروع برنامج العمل التي تعتمرون تقديمها غداً. وبغض النظر عن مصير النسخة المنقحة، أود أن أهنئكم على البداية الجيدة للغاية لدورة المؤتمر. ويحدوني الأمل في أن نواصل العمل الجوهري جداً هذا العام، مع مراعاة الملاحظات التي قدمتها للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بولندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي خصَّ بها الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود أن أشيد بكم، بصفتكم أول من يتولى الرئاسة الدورية هذا العام، لطرحكم عدداً من الأفكار المحددة وفي حينها بشأن برنامج العمل، والتي ساعدت في تنشيط مناقشات المؤتمر بشأنه. وأود اليوم، باسم الوفد الصيني، أن أبدي بعض الأفكار الأولية بشأن مشروع برنامج العمل الذي طرحتموه.

أولاً، ترى الصين أنه يتعين على المؤتمر اعتماد نهج شامل ومتوازن وموضوعي لمعالجة الشواغل المشروعة والمعقولة لجميع الدول الأعضاء. وكما نعلم جميعاً، تُستخدم عبارة "شامل ومتوازن" في المؤتمر منذ سنوات عديدة. وقد عدت الآن إلى العمل في المؤتمر، ولاحظت أن عدداً من الزملاء يشككون نوعاً ما في هذه الصيغة، أو حتى خاب أملهم فيها. وقال بعضهم إن بنود بعينها في جدول الأعمال يجب ألا تُربط ببنود أخرى. والمؤتمر مرآة تعكس الحالة الأمنية الدولية. فبنود جدول الأعمال الأساسية، مثل نزع السلاح النووي، أو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو ضمانات الأمن السلبية، شأنها في ذلك شأن البنود الأخرى، ليست انعكاساً موضوعياً للتحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي بأسره فحسب، بل إنها تُقدِّم أيضاً صورة حقيقية لمواقف جميع الأطراف فيما يتعلق بالحالة الأمنية الدولية. وعليه، لا يمكن معالجة الاختلافات بين جميع الأطراف والتعامل معها بشكل صحيح، وإيلاء الاعتبار الموضوعي والعادل لمختلف الأولويات، ووضع ترتيبات عمل عادلة، وتمكين المؤتمر من القيام بعمله على أساس منصف وموضوعي إلا من خلال نهج شامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، وبدلاً من القول بوجود ربط، من الأفضل أن نقول إن مختلف بنود جدول الأعمال مترابطة بشكل طبيعي. ذلك أن التركيز على بند أو بندين في جدول الأعمال سينتج عنه تحيز. وبطبيعة الحال، يجب علينا، ونحن نضع برنامج العمل، أن نراعي على نحو كامل دور المؤتمر بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح وأن نستفيد استفادة كاملة من الخبرة الخاصة لأعضاء كل وفد. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار، استناداً إلى حقائق المؤتمر، النقاط الرئيسة التي يتناولها وأن نتفادى إدراج كل ما يُقترح من مسائل في برنامج العمل، دون أي تمييز.

نقطة الثانية هي، كما نقول بالصينية، أن "الأمر يتطلب أكثر من مجرد فترة برد قصيرة لتجميد ثلاثة أقدام من الجليد". فإذا كانت أعمال المؤتمر مجمدة، فهذا نتيجة للتأثير المزدوج للحالة الأمنية الدولية والإرادة السياسية لجميع الدول. لا يمكن تنشيط أعمال المؤتمر دفعة واحدة. والطريقة الوحيدة لإحراز تقدم هي توافر أساس راسخ واتخاذ خطوة واحدة في كل مرة. في العام الماضي، أنشأ المؤتمر الهيئات الفرعية الخمس، على أساس الفريق العامل المعني بالمضي

قدماً الذي أنشأ في العام الذي سبقه، وبدأ مناقشات معمقة، مما منح أعماله زخماً جديداً. وقد ذكرت أن العديد من الدول أشارت إلى أن الدفع قدماً بأعمال المؤتمر لا يتحقق بالمناقشات الموضوعية بشأن المعاهدات فحسب، بل إن للمناقشات الفنية مغزى حقيقياً ومهماً أيضاً. وفي رأينا أنه ينبغي للمؤتمر أن ينظر بعناية في استمرار الممارسة المفيدة التي بدأت العام الماضي، وإنشاء هيئات فرعية لبنود جدول الأعمال المهمة والاضطلاع بالأعمال الموضوعية بشأن كل منها. وفيما يتعلق بأسماء الهيئات الفرعية وولاياتها وأساليب عملها، نحن على استعداد لإجراء مناقشات أكثر تعمقاً لبحث الإمكانيات والتفكير فيها واستكشافها مع الرئيس وأي أطراف أخرى.

نقطتي الثالثة هي أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المؤتمر وأن أعمال المؤتمر يجب أن تواكب العصر. ولا يزال يتعين على المؤتمر التأكد من أنه يتعامل مع بنود جدول الأعمال على نحو موضوعي وشامل ومتوازن، وفي الوقت نفسه إنشاء هيئات فرعية لتوجيه أعماله، ومواصلة تحسين آلياته وهيكله. أولاً، على المؤتمر أن يولي الاعتبار الواجب لما للتطورات المستجدة في مجال العلم والتكنولوجيا من أثر عميق على الأمن الدولي وأن يناقش جدول أعماله وبنوده ويُحدّثهما وفقاً لذلك. ثانياً، يجب أن تتماشى أعمال المؤتمر مع تعددية الأطراف والعولمة. وينبغي للمؤتمر أن ينظر بجدية في ضم أعضاء جدد وزيادة عالمية عضويته. ثالثاً، يجب على المؤتمر مواصلة النظر في كيفية تحسين أساليب عمله وكفاءته، مع الالتزام بمبدأ توافق الآراء. وتعتقد الصين أنه يجب على المؤتمر النظر في تعيين منسقين للعمل على تحديث جدول أعماله، وتوسيع عضويته، وتحسين أساليب عمله، والتماس آراء جميع الأطراف على نطاق واسع، والاستفادة من حكمتها الجماعية حتى تتسنى له، في الذكرى السنوية الأربعين لإنشائه، رؤية جديدة، ومكانة أفضل، وزخم جديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. أود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية.

السيد ألا (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس، تولي الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، وكذلك للحفاظ على دوره وطبيعته وولايته. وتؤكد على مسؤولية وواجب رئيس المؤتمر في السعي لوضع برنامج عمل يستند إلى طيف واسع من المشاورات مع الدول الأعضاء للوقوف على آرائها وأولوياتها.

وقد لاحظنا في هذا المجال مبادرة الرئيس الأول للمؤتمر لدورة العام الحالي لاقتراح برنامج عمل للمؤتمر. وتابعنا باهتمام تعليقات الدول الأعضاء على المشروع المقترح من قبلكم. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى النسخة المنقحة التي تعتمون تقديمها استناداً للآراء والملاحظات التي تطرحها الدول الأعضاء، فإنني أود الإدلاء ببعض الملاحظات التي تعكس أولويات بلادي في هذا المجال.

أولاً، نحن نشدد على أهمية الالتزام بالأولويات التي حددتها الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا سيما الأولوية القصوى للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ظل المخاطر الوجودية التي تهدد البشرية جراء وجود هذه الأسلحة وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونشدد على ضرورة اقتران الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار

النووي بجهود متزامنة لنزع السلاح النووي ونؤيد موقف مجموعة الـ ٢١ الذي عبّرت عنه من خلال أوراق العمل التي تقدمت بها إلى المؤتمر.

ثانياً، تجدد سوريا تأييدها اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل، مع ولاية تفاوضية، يشمل القضايا الأربعة الرئيسية على جدول أعمال المؤتمر، إضافة للتحديات الناشئة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بحصول واستخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية.

نحن استمعنا لملاحظات الزملاء الأعضاء بشأن موضوع برنامج العمل المتوازن والشامل، لكن نحن لا نتفق مع الطروحات التي دفعوا بها لا سيما لجهة الإصرار على التركيز على أحد بنود جدول الأعمال على حساب البنود الأخرى. وفي سياق برنامج العمل المتوازن والشامل فإن سوريا تود أن تشدد على العناصر التالية:

١- نحن ندعم بدء المفاوضات على نحو عاجل في مؤتمر نزع السلاح لاعتماد اتفاقية شاملة للتخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق وفق برنامج تدريجي وإطار زمني محدد، ونلاحظ أن الولاية المحددة في برنامج العمل المقترح لا تلي الحد الأدنى المطلوب لتحقيق هذا الهدف وللتعامل مع مسألة نزع السلاح النووي باعتباره أولوية قصوى.

٢- تؤيد سوريا العمل على نص قانوني ملزم دولياً يحظر المواد الانشطارية وإنتاجها لأغراض صنع الأسلحة النووية ويشكل إسهاماً حقيقياً لنزع السلاح النووي. وفيما يتصل بالولاية الواردة في مشروع البرنامج المقترح من الرئاسة، فإننا نود التشديد على ضرورة أن تكون الولاية المذكورة جزءاً من برنامج عمل متوازن وشامل للقضايا الرئيسية الأربع، وعلى أن تكون في إطار نزع السلاح النووي، وأن تشمل المخزون من هذه المواد وأن تكون قابلة للتحقق وتضمن الالتزام بتدمير المخزون من المواد الانشطارية وعدم إنتاج مواد جديدة.

٣- رهناً بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية تؤيد سوريا اعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً تكفل منح الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً، ونؤيد الشروع في التفاوض على صك عالمي ملزم بهذه الضمانات ونرى وجود أرضية قوية تتيح لنا البناء عليها للمضي في هذا الاتجاه.

٤- تؤيد سوريا التفاوض لاعتماد اتفاقية دولية ملزمة قانوناً تفضي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتؤكد على الاستخدام السلمي له، وتؤيد في هذا السياق مشروع الاتفاقية المشتركة المقدمة من روسيا الاتحادية والصين بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وفق الصيغة المحدثة عام ٢٠١٤، التي شكلت مساهمة بناءة في أعمال المؤتمر وأساساً جيداً للمفاوضات لاعتماد صك دولي قانوني ملزم.

٥- إن مخاطر حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة كيميائية واستخدامها هو مثار قلق خاص في ضوء قدرة المجموعات الإرهابية على التنقل عبر الحدود، وتغاضي بعض الدول عن أنشطتها، بل وتسهيلها في بعض الأحيان. وانطلاقاً من هذه المشاغل، تجدد سوريا تأييدها للمقترح الروسي ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي استناداً للنص المقترح من روسيا الاتحادية. ونلاحظ أن برنامج

العمل المقترح من الرئاسة ينهج مقاربة انتقائية في هذا المجال، ويشير قضايا افتراضية تستوجب بحثها في إطار معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية أولاً.

ختاماً، سيدي الرئيس، إن قدرة المؤتمر على الخروج من حالة المرواحة والجمود السائدة تعتمد إلى حد كبير على التزام الرئاسة المتعاقبة والدول الأعضاء بالاسترشاد في عملها ومواقفها بالنظام الداخلي للمؤتمر، واحترام ولايته ودوره وجدول أعماله، والسعي للتوصل إلى توافق حول برنامج عمل حقيقي للمؤتمر.

لقد أظهرت تجربة العام الماضي وما نشهده منذ بداية العام الحالي أن المشكلة التي تواجه المؤتمر لا تكمن في نظامه الداخلي ولا في طرائق عمله بقدر ما تكمن بالانتقائية والازدواجية التي تشوب سلوك بعض أعضائه، وبغياب الإدارة السياسية المطلوبة لتمكين المؤتمر من استئناف دوره التفاوضي. إن استمرار بعض الدول لتسييس أعمال المؤتمر وإصرارها على الزج بمسائل تخرج عن ولايته واستخدامها ذريعة لانتهاك أحكام نظامه الداخلي، لا يساهم سوى بالإضرار بمصداقية المؤتمر وباللدور المنتظر منه. إن أجواء المواجهة والاستقطاب التي تسعى هذه الدول لفرضها على اجتماعاتنا لا توفر الحد الأدنى من متطلبات التعاون والثقة المطلوبة للنظر بمقترحات هذه الدول حول مراجعة طرائق عمل المؤتمر.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الجزائر.

السيد دلمي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): شكراً السيد الرئيس. أولاً، أود أن أعرب عن تهنئي الوفد الجزائري الصادقة لكم على توليكم منصب رئيس المؤتمر. وبممكنكم الاعتماد على دعمنا في مساعدتكم على أداء هذه المهمة بنجاح. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الذين وصلوا مؤخراً إلى جنيف، وهم سفراء الصين وإكوادور والهند وإندونيسيا، وبالأمانة الجديدة للمؤتمر. ويود وفد بلدي أن يشكركم على توزيع مشروع برنامج عمل المؤتمر الخاص بهذا الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٩، وأود في هذه المرحلة من المناقشات أن أشارككم بعض عناصر تقييم أولي.

أولاً، إن من الأمور المشجعة أن نلمس تعبيرات عن حسن النية إزاء تنظيم عمل المؤتمر نزع السلاح على النحو الواجب. وفي هذا السياق، يعرب الوفد الجزائري عن استعداده للانضمام إلى جميع أعضاء المؤتمر في مسعى لإعادة تنشيط عملنا بشكل فعال، على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول جميع الأهداف التي حددناها في إطار هذا المؤتمر.

ثانياً، يُعرب وفد بلدي عن تأييده التام لموقف مجموعة الـ ٢١، الذي يعتبر نزع السلاح النووي أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق خاص إزاء ما يشكله استمرار الأسلحة النووية من خطر على بقاء البشرية، ونؤكد مجدداً الحاجة الملحة لفتح مفاوضات بشأن هذا الموضوع في المؤتمر بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ثالثاً، نعتبر أن اعتماد برنامج العمل شرطاً لا غنى عنه للعودة إلى طريق التفاوض واتخاذ تدابير فعالة للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها نظام عدم الانتشار ونزع السلاح والسلام والأمن الدوليان. نقول هذا لأننا ندرك أن الوقت ليس في صالحنا وأنه يتعين علينا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نتخذ خطوة إلى الأمام لكي ننقذ هذه الهيئة، التي تظل في نظرنا الهيئة

التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، ونمنحها المزيد من المصداقية والأهمية ونفتح أمامها آفاقاً أرحب وأوسع.

رابعاً، ما زالت الجزائر تعتقد أن مآزق المؤتمر لا يمكن أن يُعزى إلى ضعف هذه الهيئة فحسب. بل هو نتيجة واضحة وبديهية لسياق دولي يتسم بالافتقار إلى إرادة سياسية لمعالجة كافة البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن ينضم إلى العديد من المتكلمين الذين أشادوا بالتجربة المتمثلة في إنشاء هيئات فرعية تعنى بدراسة المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وبمناسبة احتفال الصين وعدد من البلدان الأخرى في تلك المنطقة بالعام الجديد، أود أن أختتم بياني بالانضمام إلى الوفود التي أعربت لها عن تمنياتها الطيبة. أتمنى لكم إذن عاماً جديداً سعيداً، تنعم فيه بلدانكم بموفور الصحة والرفاه والنماء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر على بيانه وعلى كلماته الطيبة في حق الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، على العمل الشاق الذي بذلتموه من أجل وضع مشروع برنامج العمل. وقد استمعنا أيضاً بعناية إلى الزملاء ولدينا بعض الأفكار لنطرحها على بساط النقاش.

من وجهة نظر أستراليا، ينبغي أن تكون أولويتنا هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك عدد وفير من المواد المتنازعة التي يمكن الاعتماد عليها، بما في ذلك المحتوى الغني للتقارير الأخيرة لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى أنه من المناسب أن نمضي قدماً بالولاية التفاوضية بشأن هذا البند.

لقد استمعنا إلى بيانات مختلفة فيما يتعلق بالوثيقة CD/1299 وولاية شانون الواردة فيها. ونرى أننا سنكون في حال أفضل إن لم نعلق في نقاش موسّع بشأن تلك الولاية، إذ يبدو واضحاً أن وجهات النظر بشأن المزايا المتصورة أو غير ذلك ثابتة تماماً. وبدلاً من ذلك، سيكون من الأنسب أن ننظر فيما إذا كنا أكثر مرونة وكيف يمكننا أن نكون كذلك لكي نتمكن من المشاركة في المفاوضات وهيئة السبيل لبدئها في مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤكد أن أستراليا ترغب في إبداء المرونة هنا، ويسعدنا أن نلمس ما يبدو أنه استعداد واسع لمواصلة مناقشة المسائل الموضوعية المتعلقة بالمواد الانشطارية في المؤتمر.

السيد الرئيس، في ضوء وجهات النظر المتباينة التي استمعنا إليها في القاعة، لا نرى توافقاً في الآراء بشأن التفاوض على الولايات المتعلقة بجميع العناصر التي اقترحتموها، بيد أننا ما زلنا نرغب في أن نمنح أنفسنا أفضل فرصة ممكنة لتحقيق النجاح. ويبدو أن المؤتمر يفتقر حالياً إلى القدرة على التفاوض بشكل متزامن على عدة بنود في الوقت نفسه، إلا أنه ليس من الضرورة أن تتحرك كل الأمور بالوتيرة ذاتها. وكما قال آخرون بالفعل، نعتقد أنه من الأفضل تناول القضايا المتعلقة بالتهديدات البيولوجية في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما أننا غير متأكدين من جدوى المقترح المتعلق بإنشاء فريق عامل يركز على التكنولوجيا الناشئة وحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

إننا نُقدّر جهودكم الطموحة في مستهل العام، إلا أن البيانات التي استمعنا إليها إلى الآن أكدت، فيما يبدو، أننا ما زلنا مختلفين. كما أدهشتنا العديد من الملاحظات بشأن الاستناد إلى عمل الهيئات الفرعية، وهو ما تؤيده أستراليا بالتأكيد. ومن المهم أن نجد طريقة لمواصلة الحوار، والاستفادة من التفاهم، والتعاون حيثما كان ذلك ممكناً. وينبغي أن ينصب تركيزنا على الجوهر ويمكننا أن نقوم بذلك دون أن نشبث بصيغة محددة، لكننا حريصون على استخدام المؤتمر بفعالية وعلى نحو يقربنا من المفاوضات.

وفي ضوء نتائج عام ٢٠١٨، يمكن للهيئات الفرعية أن تساعد في هذا الصدد من خلال إتاحة إجراء مناقشات موضوعية مفيدة. ونحن منفتحون على المقترحات المتعلقة بأساليب العمل وتوسيع المؤتمر. ومن الممارسات الجيدة أن تقوم المؤسسات باستعراض ذاتي منتظم ومعرفة ما إذا كان بوسعنا القيام بالأمور على نحو أفضل وما هي السبل الأخرى إلى ذلك. كما يجب أن نتذكر أن حكوماتنا تدفع للمؤتمر وأنه يتعين علينا أن نحقق نتائج وأن نفعل ذلك بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

السيد الرئيس، لدي بضع تعليقات محددة على مشروع النص. فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على سبيل المثال، قدمت البرازيل مقترحاً مفيداً بشأن الفقرة ٦(ج)، وهو إنهاء النص بعد الإشارة إلى الهيئة الفرعية ٣، بينما أشار آخرون إلى ضرورة إلى تبديل الفقرتين ٦(أ) و ٦(ب) بنزع السلاح النووي المشمول في الفقرة الفرعية (أ) والمواد الانشطارية المشمولة في الفقرة الفرعية (ب).

إننا نتطلع إلى النظر في نصكم المنقح ونشكركم مرة أخرى على جهودكم البناءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي خصتني بها. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. نقدر حقاً العمل الشاق والجهد اللذين بذلتموهما في صياغة برنامج عمل طموح باعتباركم أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. وكما ذكرنا سابقاً، تؤكد اليابان على الشكليات، والشمولية، والقواسم المشتركة، وإيجاد قيمة مضافة عند النظر في مشروع برنامج العمل. وإضافة إلى التعليقات الأولية التي أدلينا بها الأسبوع الماضي، أود توضيح عدة نقاط.

أولاً، من منظور الشكليات، نُقدّر قراركم المتعلق بتعميم مشروع برنامج العمل ومناقشته في الجلسات العامة للمؤتمر، بالنظر إلى أهمية ولاية المؤتمر المتمثلة في الاتفاق على برنامج العمل وبدء مفاوضات نزع السلاح.

ثانياً، فيما يتعلق بالشمولية والقواسم المشتركة، نقدر رغبة الرئيس في الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن مشروع برنامج العمل وإدراج بنود جدول الأعمال السبعة الأساسية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالأولوية واعتماد بنود جدول الأعمال الناضجة بما يكفي لمتابعة ولاية التفاوض بشأنها، واجهنا صعوبات في الاتفاق على لغة برنامج العمل، ويبدو أن الحالة ما زالت كما كانت، إن لم تكن أسوأ. ويحدوني الأمل في أن يركز مشروع جدول الأعمال المنقح على القواسم المشتركة وعلى إيجادها. وأولوية اليابان هي وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة نعتقد أنها جاهزة لبدء المفاوضات بشأنها، بالنظر إلى

المناقشة المعمقة في الهيئة الفرعية ٢ والنتائج الملموسة لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ثالثاً، كما أشار سفير البرازيل دي أجيار باتريوتا يوم الثلاثاء، يجب أن نتعامل مع هذا الأمر بمرونة. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه بمجرد أن يبدأ الأسبوع الرفيع المستوى في نهاية شباط/فبراير، سيكون من الصعب بدء مداولات موضوعية. لذلك، سيكون الأسبوعان المقبلان حاسمين، ويجب أن نتحلى بالحكمة والإبداع للاتفاق على جدول أعمال وجدول زمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٩.

وفي هذا السياق، من المهم استعراض التقدم المحرز من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها الهيئات الفرعية في العام الماضي. لقد استمعنا إلى تصورات مختلفة لقيمة المناقشات التي أجرتها الهيئات الفرعية في العام الماضي، إلا أنني أود أن أقترح نقطتين تتيحان لنا المضي قدماً وإيجاد قيمة مضافة لما حققناه: أولاً، علينا أن نوضح تركيز مناقشاتنا، وثانياً، علينا أن نجري بعض المناقشات في اجتماع رسمي. ففيما يتعلق بتركيز المناقشة، ترحب اليابان بالإحاطات، بما في ذلك بشأن اجتماعات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والمناقشات التفاعلية بشأن قضايا مثل العقيدة النووية والتحقق من نزع السلاح النووي في عملية المؤتمر، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز الشفافية وفهم مختلف الحالات المحيطة بنزع السلاح النووي.

وفي الختام، يتمحور العمل المرن حول تهيئة بيئة مرنة ومنتجة والتركيز على الأهداف المراد تحقيقها بدلاً من التشبث بالأساليب المحددة التي يُفترض استخدامها. ومن هذا المنطلق، فإن اليابان منفتحة على تبادل وجهات النظر بشأن أساليب العمل وعضوية المؤتمر، وشرطها الواحد والحصري في ذلك هو أن يجري هذا التبادل بروح العمل المرن. السيد الرئيس، يمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. وأود أن أعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

السيد بيسوانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً السيد الرئيس. بما أنني أتناول الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم في مساعيكم. وأود أن أقرأ بياناً أصدره وزير خارجية كازاخستان بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى:

يُعرب وزير خارجية كازاخستان عن قلقه إزاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية تعليق مشاركتها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والقرار المتطابق الذي اتخذته الاتحاد الروسي. وتؤيد كازاخستان، باعتبارها عضواً في المعاهدة، الإبقاء على المعاهدة وامتثال جميع أطرافها امتثالاً صارماً لها وتؤكد قيمتها المستمرة باعتبارها اتفاقاً تاريخياً فريداً من نوعه أتاح للجهد المشتركة للأطراف القضاء على فئة كاملة من القذائف القادرة على حمل أسلحة نووية.

وقد ساعدت المعاهدة، منذ إنشائها، في إحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن الانسحاب من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي تعد إحدى أهم

السياسات في صون الأمن الدولي، أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد في العديد من مناطق العالم ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين.

وجمهورية كازاخستان، إذ تلاحظ أهمية المبادرات العالمية المناهضة للأسلحة النووية التي اتخذها رئيس كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، بهدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، تؤيد الامتثال الصارم للمعاهدة من جانب جميع الأطراف انطلاقاً من روح تعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة. ومن أجل الحفاظ على المعاهدة، تدعو كازاخستان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى بذل كل الجهود اللازمة لحل المشاكل القائمة عن طريق مفاوضات بناءة في إطار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك تشكيل لجنة تحقق خاصة على النحو المنصوص عليه في المعاهدة.

شكراً جزيلاً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن هناك من يطلب الكلمة.

الزملاء الأعضاء، أود أن أبلغكم أنني أعتمد عقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٢ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠، لمواصلة مناقشاتنا، بما في ذلك بشأن بوثيقة برنامج العمل المنقّح. كما أود أن أبلغكم أنه في جلستنا العامة القادمة، ستخاطب السفيرة هيدي هولان مؤتمر نزع السلاح بصفتها الرئيس السابق لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفي سياق تقرير الفريق الذي أحاله الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً إلى المؤتمر. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.